الأمم المتحدة

UNW/2019/3/Add.1

Distr.: General
21 May 2019

Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والتحقيقات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

أولًا – مقدمة

١ – استنادًا للبند ٣٢ من الشروط المرجعية للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC)، يقدم تقرير اللجنة السابع لنائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-Women) ملخصًا للأنشطة التي تتعهد بها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) والتوصيات الصادرة عنها في ٢٠١٨. التقرير الحالي متاح للاطلاع عليه من جانب المجلس التنفيذي، ويقدم الرئيس التقرير للمجلس عند الطلب.

أ – خلفية

٢ – في آيار/مايو ٢٠١٢، اعتمد نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة (UN-Women) الشروط المرجعية الأصلية لإحدى اللجان لمساعدتها في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية، عرفت فيما بعد باسم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC). خلال عام ٢٠١٨، ونتيجة لوظيفة مراجعة الحسابات الداخلية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) والتحديد المشترك لهذا النشاط مع وظيفة التقييم، تم تنقيح الشروط المرجعية لتعكس مجموعة من الوظائف الرقابية الخاضعة لصلاحيات اللجنة، وتم تغيير اسم اللجنة إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (ACO). في شباط/فبراير ٢٠١٩، اعتمد نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي الشروط المرجعية المنقحة التي تعكس هذه التغييرات، والمتاحة عبر الرابط التالي: www.unwomen.org/en/aboutus/accountability/audit. لأغراض تتعلق بهذا التقرير للسنة التقويمية ٢٠١٨، سيستمر استخدام مصطلح اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC).

290519 280519 19-08693 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - في خريف عام ٢٠١٢، تم إنشاء أول لجنة استشارية لمراجعة الحسابات (AAC) رسميًا. يصف البند ١ من الشروط المرجعية اللجنة بعبارة تأسست اللجنة لإسداء مشورة مستقلة وخارجية لنائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي مبنية على الممارسات السليمة فيما يتصل بإطار المساءلة وأنظمتها بالمنظمة والتي تشمل إدارة المخاطر. تساعد اللجنة رئيسة الهيئة في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية وفقًا لأفضل الممارسات ذات الصلة في المخاطر والإدارة المالية، وتعزيز المعايير الأخلاقية العالية. تلعب اللجنة دورًا استشاريًا وليس دورًا حوكميًا، ولم ترد بالشروط المرجعية أي عبارات أو بنود تنطوي على غير ذلك.

٤ - في عام ٢٠١٨، تألفت اللجنة من ٥ أعضاء كما يلي: باتريشيا فرانسيس (جامايكا) ويوين تين ماك (سنغافورة)، ووليام فاولر (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وإليزابيث ماكراي (كندا)؛ وماري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية). تماشيًا مع الشروط المرجعية التي تتطلب تناوب أعضاء اللجنة، ترك السيد ماك اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في نهاية اجتماعها الثالث من السنة التقويمية. كما تركت السيدة فرانسيس اللجنة في نفس الوقت لتولي مهمة كبير المستشارين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). في شباط/فبراير ٢٠١٩، قام نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي بتعيين عضوين جديدين في اللجنة للبدء في العمل في عام ٢٠١٩، وهما عائشة بوي (السنغال) ومي كيت وان (سنغافورة). تألفت اللجنة بأكملها من خبراء في إعداد التقارير المالية والمسائل البرنامجية والمحاسبة والحوكمة والمراجعة الداخلية وممارسات ومبادئ التحقيق والتقييم والمراجعة الخارجية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتعاون التشريعي والعمليات الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية التابعة للأمم المتحدة.

٥ - وفقًا للبند ٦ والبند ٧ من الشروط المرجعية، يتمتع كافة أعضاء اللجنة بالاستقلالية والانفصال عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). إضافة إلى ذلك، يملأ أعضاء اللجنة إقرار استقلالية أمام نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي يؤكد شفافيتهم في أداء الأدوار المنوطة بهم دون المساومة على أي مصالح.

ثانيًا - أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وتوجيهاتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

٦ - في عام ٢٠١٨، عقدت اللجنة ٣ اجتماعات شخصية من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، ومن ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليو، ومن ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ضمت الاجتماعات من بين المشاركين التابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي ونائبي الرئيس التنفيذي وممثلي البرنامج والإدارة العملياتية العليا ذوي الصلة. وعقدت اللجنة على النحو المطلوب ودون تمثيل الإدارة اجتماعات مغلقة مع نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي ومجلس مراجعي الحسابات. كما عقدت اللجنة أيضًا دورات خاصة مع المدير النائب عن خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) دون تمثيل الإدارة حسب الاقتضاء.

٧ - اجتمعت اللجنة أيضًا مع مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي أبلغ اللجنة بأنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات القديمة التي نفذها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام ٢٠١٨ كجزء من الانتقال إلى مراجعة الحسابات الداخلية الجديدة وترتيبات التحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). كما اجتمعت اللجنة مع مدير قسم التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) بالأمم المتحدة، الذي بدأ خدمات التحقيقات عام ٢٠١٨ بموجب مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women).

٨ - شارك رئيس اللجنة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي والتي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨. إضافة إلى الاجتماعات الرسمية، واصل أعضاء اللجنة مشاوراتهم ومداولاتهم الداخلية واطلاعهم على المستندات وإسدائهم المشورة لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) عبر الهاتف وواصلوا التفاعل فيما بينهم عبر البريد الإلكتروني.

٩ - أُعدت واعتُمدت محاضر الاجتماعات. وتفاعلت اللجنة بشكل منتظم مع نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي بعد كل اجتماع وأبلغت رسميًا بمداولاتها.

أ - مراجعة الحسابات الداخلية، والتقييم، والتحقيق

١٠ - كما هو موضح في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٧، تم اتخاذ القرارات هذا العام لإيقاف اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، وذلك لإدخال خدمات مراجعة الحسابات الداخلية داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) وكذلك اتخاذ ترتيبات بديلة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) لخدمات التحقيقات.

١١ - أيدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) قرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بإنشاء وحدة تنظيمية مُوحدة في عام ٢٠١٨ لوضع الوظائف الرقابية لمراجعة الحسابات الداخلية والتقييم المستقل تحت مظلة متكاملة واحدة، ألا وهي خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS). كما أيدت اللجنة قرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بإبرام مذكرة تفاهم مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) للقيام بأنشطة تحقيقات نيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women).

١٢ - أثنت اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) لإنشائها لخدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) الشاملة، وكذلك وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية الجديدة بالهيئة على نحو يتسم بالسرعة. تم شغل جميع الوظائف تقريبًا بمكتب خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) بنهاية العام وتم تنفيذ كافة الوظائف المخطط لها لعام ٢٠١٨ بمساعدة من خبراء الرقابة المهنيين الذين أداروا العملية الانتقالية ودعموها.

١٣ - ترحب اللجنة بالسيدة ليزا سوتون بصفتها المديرة الجديدة لخدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS)، وكذلك السيدة مليكة موخيتدينوفا كرئيسة جديدة لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية والسيدة إنجي سنيوكايت الرئيسة الجديدة لخدمة التقييم المستقل لتولي أدوارهم الجديدة في هذا الهيكل الجديد. تود اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) الإشادة أيضًا بالخدمات القيّمة التي قدمها كل

من السيد فيراساك لينجسريوات والسيدة جيسي روز مابوتاس الذين تولوا فترات متتالية كمديرين، بالنيابة عن خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) حتى تم تعيين السيدة سوتون. فقد كانت مهاراتهم وتفانيهم عاملاً أساسيًا في مساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) على إنشاء وظائف لمراجعة الحسابات الداخلية التابعة لها في الوقت المناسب، مع تقديم نتائج مراجعة للحسابات.

١٤ - تم طلب مشورة اللجنة في جميع مراحل التنفيذ. استعرضت اللجنة، كما هو موضح في تقريرها لعام ٢٠١٧، بيانات ميثاق خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS)، وخدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS)، وخطة واستراتيجية مراجعة الحسابات القائمة على المخاطر المتجددة والمتعددة السنوات للفترة (٢٠١٨-٢٠٢١)، بالإضافة إلى خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ وخطة التقييم ومراجعة الحسابات المشتركة لعام ٢٠١٩. كما شارك رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) في فرق إجراء مقابلات التوظيف الخاصة بتعيين مدير خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS)، ورئيس خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) ومراجعي الحسابات الداخليين.

١٥ - تشير اللجنة إلى الإحاطة غير الرسمية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن الخطط الشاملة لخدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) في أوائل عام ٢٠١٨، والقرارات التي اتُّخذت في الدورة السنوية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن مسائل مراجعة الحسابات، بما في ذلك حث إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) على مواصلة الاستفادة من أوجه التآزر بين وظائف التقييم ومراجعة الحسابات في خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS). وشجعت اللجنة، في استعراضها المستمر لأنشطة مراجعة الحسابات والأنشطة المخطط لها في عام ٢٠١٩، النظر في أوجه التآزر هذه وأشارت إلى العديد من المشاركات التي يعمل فيها موظفو مراجعة الحسابات الداخلية والتقييم معًا لتحسين نتائج الرقابة والضمان. في الوقت نفسه، تنصح اللجنة بضرورة وجود ميزانيات تشغيلية منفصلة للوظيفتين وأن يظلا كل منهما كوحدتين منفصلتين ضمن خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS).

١٦ - نصحت اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بأن تضمن فعالية وتأثير موارد مراجعة الحسابات الداخلية بالهيئة، والهيكل الجديد لخدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS)، وينبغي أن يكون لرئيس ذلك المكتب فرصًا مجدولة لمناقشة النتائج الشاملة لمراجعة الحسابات والتقييم، بما في ذلك ملخصات بالمخاطر والإدارة وقضايا الرقابة الداخلية مع الإدارة العليا. طلبت اللجنة هذا النوع من التقرير المشترك وحصلت عليه في اجتماعاتها.

ب - وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية

١٧ - تم تقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة، في كل اجتماع من اجتماعاتها عام ٢٠١٨، بشأن حالة كل من الأنشطة القديمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وكذلك حالة نشاط مراجعة الحسابات الداخلية الجديدة. وكما هو موضح في الفقرة ١٢ أعلاه، أنجزت خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) جميع الأنشطة المخطط لها في خطتها لعام ٢٠١٨. تجدر الإشارة إلى أن خدمة مراجعة الحسابات

الداخلية (IAS) واصـــلت زيادة تركيزها على إدارة مقر الأمم المتحدة للمرأة (Un-Women) من خلال مراجعة حسابات قسم المجتمع المدني.

١٨ - تحدد المواثيق لكل من خدمات التقييم ومراجعة الحســابات المســتقلة (IEAS) وخدمة مراجعة الحسابات الداخلية ((IAS، والتي تمت الموافقة عليها في أوائل عام ٢٠١٨، دور خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) في توفير الضـمانات بشـأن المخاطر الرئيسية التي تعيق تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). تتمثل طرق تحقيق ذلك في إجراء تقييم منتظم وتقديم اقتراحات لتحســين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). ستساعد النتائج السنوية لهذا العمل خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) في وضع رأي مراجعة الحسابات المطلوب بموجب قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٥/٤.

١٩ - يتمثل التركيز الأقوى على تقييم المخاطر الرئيســية في التغيير من القياس الســابق للضــمان في عام ٢٠١٧ والسنوات السابقة التي اعتمدت بشكل أكبر على التغطية المالية. وهناك تغيير آخر في نهج الضـــمان وهو قرار اتخذته خدمة مراجعة الحســـابات الداخلية (IAS) في عام ٢٠١٩ لوقف عمليات مراجعة الحسابات المالية المستقلة للمشاريع المنفذة بموجب طريقة التنفيذ المباشرة (DIM). وستتم تغطية الضمان على هذه المشروعات مستقبلاً من خلال عمليات مراجعة الحسابات للمكتب القُطري الأكثر شمولية التابعة لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) والتي توجد بها مشاريع التنفيذ المباشر (DIM). سيعني هذا إصدار عدد أقل من تقارير مراجعة الحسابات ولكن سيُنظر إليها على أنها استخدام أفضل لموارد الرقابة.

٢٠ - وقد تشاورت اللجنة مع خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) بشأن مسألة تحديد الضـــمانات في ظل هذا التركيز المتغير وتوافق على التركيز على تقييم المخاطر في الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بما يتماشـــى مع المعايير المهنية والممارســـات الحديثة. وحثت اللجنة في تقريرها لعام ٢٠١٧ أن تســـتفيد خدمات التقييم ومراجعة الحســـابات المســـتقلة (IEAS) أثناء تقييمها للمخاطر من نتائج نظام الإدارة المركزية للمخاطر (ERM) التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). وشجعت اللجنة أيضًا ضرورة استعراض خدمة مراجعة الحسـابات الداخلية (IAS) في خططها للخدمات الاسـتشـارية لنظام الإدارة المركزية للمخاطر (ERM) وغيرها من نظم الإدارة الأخرى في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). تتفق اللجنة على مساعدة التحديد الشامل لآليات الإدارة التي توفر الضمان في فهم مدى ومستوى الضمان المقدم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). ســتســـاعد هذه الجهود الهيئة على تحســـين توفير عمليات إدارة أقوى وكذلك إدارة المخاطر وعملية الرقابة. من الناحية المثالية، ســـيتم تدوين هذه العمليات في بيان شـــامل للرقابة الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women).

٢١ - ســتواصــل اللجنة العمل مع خدمة مراجعة الحســابات الداخلية (IAS) أثناء وضــعها لبيانات الضــمان الشــاملة التابعة لها. يتمثل أحد مجالات ضــمان مراجعة الحســابات الداخلية في العام المقبل في فحص كيفية مراجعة وظائف معينة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) والتي يتم إســنادها لهيئات

تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو لمقدمي الجهات الخارجية بشكل مستقل. يلخص التقرير السنوي لخدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) المقدم إلى مجلس الإدارة نطاق هذه الخدمات ويدرجها في نطاق المخاطر. تدرك اللجنة أيضًا أنه سيكون لعمل أنشطة إدارة التغيير التي تمت مناقشتها في الفقرة ٣٩ أدناه آثار على خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS). وبقدر ما يركز هذا الجهد أيضًا على هياكل الإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، ستكون هناك فرص لتبادل المعلومات والتنسيق. وللمضي قدمًا أيضًا، ولأنه يتم استعراض الهياكل الإقليمية أو الميدانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، قد يكون هناك آثار على التخطيط العام لمراجعة الحسابات وقرارات الموارد.

٢٢ - وأشارت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) إلى تشاور خدمة مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) مع مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة بشأن تخطيط وتنسيق أنشطة مراجعة الحسابات. وكما هو موضح في تقريرها لعام ٢٠١٧، يظل هذا التفاعل مهمًا فيما يتعلق بالضمان الشامل المتاح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women).

ج - وظيفة التقييم

٢٣ - التقت اللجنة، في كل اجتماع من اجتماعاتها عام ٢٠١٨، بموظفي خدمة التقييم المستقل (IES) وقُدمت معلومات لها بشأن التقييمات المؤسسية والعمل داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن تعزيز التقييمات المراعية للمنظور الجنساني والرقابة على نظام التقييم اللامركزي. شاركت خدمة التقييم المستقل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) استراتيجية التقييم الشاملة التابعة لها للفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وأحاطتها علمًا بالروابط ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women).

٢٤ - أسفرت زيارة ميدانية للسنغال ونيجيريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من قبل ٢ من أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) عن ملاحظات هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) حول تعزيز الترابط بين عمليات الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي. وأشارت اللجنة أيضًا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) أهمية عمل خدمة التقييم المستقل (IES) عن كثب مع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) في هذه المناطق لتعزيز فهم عملية الرصد والتقييم كجزء لا يتجزأ من إدارة تنفيذ المشاريع لتحسين الأداء وتحقيق النتائج. وأُبلغت اللجنة بتعزيز خدمة التقييم المستقل (IES) لتعاونها مع المناطق لربط التدريب على التقييم بالرصد القائم على النتائج لزيادة وعي الموظفين بأهمية الرصد.

٢٥ - أشارت اللجنة كذلك إلى الدور الذي تؤديه خدمة التقييم المستقل (IES) في منظومة الأمم المتحدة الكبرى فيما يتعلق بالعمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بشأن تقييم الفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ((UN-Women، فضلاً عن العمل على التحليلات التجميعية للعنصر الجنساني لعمليات تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF). وأشارت أيضًا إلى العمل الذي تموله النرويج لتعزيز مبادئ التقييم للنُهج

المراعية للمنظور الجنساني في العمل الإنساني، وتقييم تأثير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن تبادل الدروس المستفادة، والعمل من خلال مبادرة + EvalGender لتعزيز نظم الرصد والتقييم الوطنية.

٢٦ - أقرت خطط عمل خدمة التقييم المستقل (IES) المشاركة مع اللجنة بفرص التآزر من خلال إجراء المزيد من التقييمات باستخدام القدرات الداخلية لخدمة التقييم المستقل (IES). وتوافق اللجنة بشدة على هذا النهج لأنه سيحقق قيمة مضافة في بناء القدرات، فضلاً عن خلق الملكية والاحتفاظ بالمعارف، مما سيؤدي إلى إجراء تقييمات أكثر كفاءة وتحقيق نتائج أفضل.

٢٧ - ذكرت اللجنة في تقاريرها السابقة أن التوصية الواردة في سياسة التقييم الشاملة بتخصيص ٣ في المائة من إجمالي ميزانية خطة/برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) للتقييم تبدو مرتفعة، بالنظر إلى حجم المنظمة وغيرها من احتياجات الموارد. وأشارت مرة أخرى هنا أنه بالنظر إلى تحديات الموارد التي تواجهها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، وكذلك تأسيس خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS)، والتركيز على الإدارة الفعّالة للمخاطر الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف المنظمة، فإنه يمكن تخصيص بعض الموارد المحددة بنسبة ٣ في المائة لزيادة تعزيز نظم الإدارة مثل مراقبة البرنامج أو قياس النتائج المخصصة لتخفيف المخاطر.

د - وظيفة التحقيقات

٢٨ - تلقت اللجنة تحديثات من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بشأن التحقيقات القديمة التي أوشكت على الانتهاء منها في عام ٢٠١٨، كجزء من اتفاق انتقالي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، بما في ذلك حالتين هامتين. تم إغلاق إحدى هذه الحالات في عام ٢٠١٨ والأخرى في فبراير ٢٠١٩.

٢٩ - تلقت اللجنة أيضًا إحاطات منتظمة من شعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) بشأن الادعاءات الواردة، فضلاً عن طبيعة هذه الادعاءات وتقييمها، وتوزيع الحالات والتحقيقات المكتملة.

٣٠ - أكدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ((AAC، كما هو موضح في تقريرها لعام ٢٠١٧، على أن الموظف المسؤول عن تنسيق وظيفة التحقيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) هو مدير خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS). وتمت مراجعة مذكرة التفاهم مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) لإلقاء الضوء على هذه التوصية. ونظرًا لأن مدير خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) يقدم تقاريره مباشرةً إلى نائب الأمين العام/الرئيس التنفيذي، فإن خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) هي أنسب مكتب للتعامل مع نتائج التحقيق والإبلاغ عنها، وغيرها من التوصيات والإحالات الأخرى، وكذلك لضمان متابعة هذه المسائل.

٣١ - ومع ذلك، أدركت اللجنة أن متطلبات دور هذا الموظف المسؤول والحاجة إلى تفاعلات متسقة وعالية الجودة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS)، فضلاً عن التفاعل مع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)والرقابة عليها بشأن توزيع الحالات المغلقة لم تؤخذ في الاعتبار عند توفير

موارد مكتب خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS). تتولى خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) القيام بأدوار محددة للغاية في العملية الشاملة للتفاعل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) والإشراف على تنفيذ نواتجه فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). تقترح اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) النظر في زيادة موارد موظفي خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) فيما يخص هذه الوظيفة المهمة.

٣٢ - هناك عدد من الادعاءات التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) والتي تم تقييمها واعتبارها لا تتطلب إلى التحقيق، بل يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) أن الإدارة مسؤولة عن معالجتها بشكل أنسب. وتكشف إحاطات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) أن العديد من الادعاءات الواردة في مكاتبها تمثل في الأساس القضايا الإدارية التي لم تُعالج معالجة كافية أو لم تتم معالجها بالكامل. على الرغم من أنها قد لا تلبي الحد الأدنى من عملية التحقيق، إلا أن هذه الادعاءات لا تزال تمثل خطرًا على المنظمة فيما يتعلق بإنتاجية الموظفين، وقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، فضلاً عن المخاطر التي تؤثر على سمعتها.

٣٣ - تم إطلاع اللجنة على جهود الإدارة لتحسين العلاقات في مكان العمل، وأسباب ظهور بعض قضايا الإدارة المشار إليها أعلاه. من المهم أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) تسريع الجهود لتحديد الإجراءات والممارسات الأفضل للاستجابة للقضايا المثارة في هذه الادعاءات بمجرد تقديمها، ثم الرجوع إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) لاتخاذ إجراء بشأنها.

هـ - مجلس مراجعي الحسابات

٣٤ - التقت اللجنة في كل دورة من دوراتها مع مجلس مراجعي الحسابات (BoAs) لتبادل المعلومات ذات الصلة وفهم الاستراتيجيات المنفذة لضمان تغطية شاملة لمراجعة الحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، والتي تتضمن العمل الذي أدته خدمة مراجعة الحسابات الداخلية. تم تغيير مراجعي الحسابات المكلفين المعينين بهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) في منتصف عام ٢٠١٨، واجتمعت اللجنة في دورتها في تموز/يوليو في دورة مشتركة مع كل من فريقي مراجعي الحسابات المقبلين والمراجعين المنتهي تعيينهم.

٣٥ - تلقت اللجنة تحديثات منتظمة من إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) عن حالة تنفيذ التوصيات التي تضمنتها خطابات وتقارير إدارة مجلس مراجعي الحسابات (BoAs). كما أشارت اللجنة إلى الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) لتنفيذ التوصيات القائمة. نصحت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بأنه سيكون لتسجيل وقياس النتائج الملموسة مقابل التوصيات، بدلاً من التركيز على العملية والإجراءات الجارية، الأثر الأفضل في ضمان التحسينات أو التغييرات اللازمة لتحقيق الأهداف.

و – الأخلاقيات

٣٦ – في عام ٢٠١١، حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) مع مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة (UN) إجراءً مؤسسيًا لتقديم خدمات الأخلاقيات للهيئة. خلال عام ٢٠١٨، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) تحديثًا لسياستها المعنية بالحماية من الانتقام. وبالإضافة إلى ذلك، حدَّثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) سياستها المعنية بحظر المضايقة والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استخدام السلطة، والتي من شأنها أن توفر أطر عمل للسلوك الأخلاقي المتوقع من جانب المشرفين والموظفين.

٣٧ – وفي العام المقبل، تتطلع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) إلى تحديثات بشأن طريقة تنفيذ هذه السياسات، بما في ذلك معلومات حول تدريب المديرين والموظفين.

ز – التحديات التنظيمية

٣٨ – عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) منذ إنشائها على تحقيق هيكل تنظيمي مثالي للوفاء بأهدافها واستراتيجياتها الشاملة جنبًا إلى التعامل مع قيود الموارد المستمرة. لقد أصبحت هذه المهمة أكثر صعوبة من خلال تنفيذ الهيكل الإقليمي عام ٢٠١٤، فضلاً عن القضايا القديمة المتعلقة بدمج ٤ هيئات منفصلة في هيكل مؤسسي واحد. أشارت اللجنة، في تقريرها لعام ٢٠١٧، إلى العمل المخطط من قِبل الهيئة استجابةً لتقييم هيكلها الإقليمي من أجل ترشيد مرافقها وتصنيفات المكاتب في هذا الميدان.

٣٩ – في عام ٢٠١٨، استمر تقديم هذه الأنشطة وتأثرت بمبادرات الأمين العام بشأن إعادة وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أقصى قدر من الدعم لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠٣٠. تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة بشأن إعادة وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائي، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بعمليات إدارة التغيير الموسعة التابعة لها، ليس فقط لفحص المكاتب القُطرية والتصنيفات الإقليمية، ولكن أيضًا للتركيز على الهياكل المكتبية للمقار والمهارات اللازمة للعمل في إطار الأدوار المنقحة والترتيبات التنظيمية. في نهاية عام ٢٠١٨، استمر هذا العمل الداخلي بمساعدة من كبير المستشارين والعديد من فرق العمل الداخلية. تتطلع اللجنة في العام المقبل إلى نتائج هذه الجهود، وكذلك إلى إحاطات حول المناقشات المتعلقة بوضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) في إطار جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة.

٤٠ – أثناء استمرار هذا العمل، كانت الهيئة تعمل دون وجود أحد من كبار نواب الرؤساء التنفيذيين لديها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على الرغم من اتخاذ خطوات لشغل هذا المنصب. ومع وجود هذه الوظائف الشاغرة وغيرها في مناصب عليا في المنظمة، تواجه الهيئة مخاطر شخصية رئيسية متعلقة بفعاليتها الكلية في تحقيق أهدافها.

٤١ – واستند تركيز اللجنة المعني بإكمال القرارات المتعلقة بالترتيبات التنظيمية المنقحة بشكل جزئي إلى ملاحظاتها من الزيارات الميدانية الأخيرة لآثار قيود الموارد على الموظفين في المناطق والمكاتب القُطرية. وقد وجدت أن بعض المكاتب ينقصها عدد كاف من الموظفين لأداء الوظائف الأساسية، وتواجه معدل

مرتفع لدوران الموظفين بسبب نقص إمكانية التنبؤ بالموارد، وعدم القدرة على الرقابة على المكاتب، والتي يمكن أن تؤثر جميعها على تحقيق أهداف البرنامج.

٤٢ - تمت إحاطة اللجنة خلال العام من قِبل مدير الموارد البشرية (HR) الجديد التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بشأن الجهود المبذولة لمواجهة تحديات القوى العاملة في المنظمة. تثني اللجنة على المنظمة لشغلها مناصب شركاء الأعمال في الموارد البشرية في الميدان، واستخدام المراكز الإقليمية لتدريب موظفي الموارد البشرية. وسيساعد كلا الإجراءين في شغل المناصب في الوقت المناسب في الميدان، وشجعت اللجنة ذلك في تقريرها لعام ٢٠١٧.

٤٣ - تم تزويد اللجنة بمعلومات عن الجهود التي بذلتها الموارد البشرية استجابة للدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٦، بما في ذلك خطة عمل للمديرين لمعالجة النتائج المختلفة للدراسة الاستقصائية. وشجعت اللجنة تقديم المنظمة تدريبًا لجميع الموظفين والمديرين بشأن إدارة النزاعات في مكان العمل وكذلك بشأن الوعي بإجراءات الإبلاغ المتعلقة بقضايا مكان العمل، في محاولة منها لبناء الثقة في إجراءات تخفيف حدة النزاعات في المنظمة. وينبغي أن تساعد هذه الجهود في التخفيف من أنواع الادعاءات المتعلقة بالإدارة والمشار إليها في الفقرة ٣٢ أعلاه.

٤٤ - تم إطلاع اللجنة أيضًا على إنشاء إطار عمل للسياسات والإجراءات والتوجيهات (PPGF)، والذي يهدف إلى أن يكون بمثابة بوابة سياسة مركزية لجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بشأن التوجيهات الداخلية. ومن المتوقع أن تعمل هذه الأداة على تحسين أداء الأعمال وتعزيز عملية الامتثال؛ إذ تم وضعها باعتبارها إحدى الطرق لمعالجة قضايا عدم الاتساق والوعي بالسياسات، وتم تحديد كلاهما في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية للعام الماضي.

٤٥ - أشارت اللجنة في تقريرها لعام ٢٠١٧ إلى ضرورة قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بتقييم وتنفيذ خط الدفاع الثاني في المقار وفي الميدان. وقد قدم قسم التنظيم والإدارة (DMA) إلى اللجنة مزيد من الإحاطة حول إنشاء مركز الخدمات العالمية الافتراضي (VGSC) الذي يضيف قدرة مكتبية إقليمية جديدة إلى المقار الحالية، من أجل الإعداد العام لجميع التقارير المالية للجهات المانحة وتقديم الدعم عند إغلاق المشروع. كما قدّم قسم التنظيم والإدارة (DMA) إلى اللجنة تحليلاً متعلقًا بإطار عمل الرقابة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) في نموذج مكون من ٣ خطوط دفاع. وعلقت اللجنة على بعض التغييرات اللازمة لتصنيف الأنشطة في النموذج، وحقيقة أن كلا من خطي الدفاع الأول والثاني القوي ضروريان لخلق الوعي المؤسسي المطلوب فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتعزيز القدرة على رصد العملية التجارية وأصحاب السياسات.

٤٦ - وأبلغت اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بأن إحدى مسؤولياتها بموجب خط الدفاع الثاني تتمثل في إجراء عمليات مراجعة حسابات الشركاء، المسماة في الأصل طريقة التنفيذ الوطني أو عمليات مراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني (NIM). يتم إجراء عمليات مراجعة الحسابات لأنشطة محددة للشركاء وتقع مسؤولية تنفيذها على الإدارة. طلبت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) متابعة من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) حول كيفية تعاملها مع النتائج

الواردة في أحدث تقرير لمجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة (UNBoA) بشأن نقاط الضعف في الرقابة على عمليات المراجعة هذه. أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) إلى اللجنة بشأن سياسة جديدة متعلقة باستخدام رموز الوكالة المنفذة لجميع سلفات الشركاء وعمليات التسييل. بالإضافة إلى ذلك، وضع قسم التنظيم والإدارة (DMA) إجراءات جديدة لقرار توصيات مراجعة الحسابات الناشئة عن عمليات مراجعة حسابات الشركاء في المشروع، والتي من شأنها أن تساعد في توفير رقابة أكثر قوة على هذه الأنشطة.

٤٧ - تتطلع اللجنة إلى مزيد من المناقشة والاستعراض لهذا التصنيف الشامل للمسؤوليات وسياسات إدارة مراجعة حسابات الشركاء في المشروع. وتشير أيضًا أنه كجزء من خدماتها الاستشارية في عام ٢٠١٨، شرعت خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة (IEAS) التي تم تشكيلها حديثًا في تحديد ضمانات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) لوضع أساس للمعلومات بشأن الأطراف المسؤولة عن الضمان في الهيئة. وستقدم كل من هذه الجهود سبب وضع بيان الرقابة الداخلية المشار إليه في الفقرة ٢٠

ح - أنشطة البرمجة

٤٨ - إن المواضيع الثابتة الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والتقارير الواردة من مراجعات مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة (UNBoA) للبرامج القُطرية لازمة لإدخال تحسينات على اختيار الشركاء ورصدهم. في تقرير مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة (UNBoA) لعام ٢٠١٧ الذي تم نشره في آب/أغسطس ٢٠١٨، تم الإشارة إلى تحسينات في تسييل السلفات المعلقة للشركاء والعمل الكبير المنجز في إغلاق المشروع، والذي سمح بتوصيات السنة السابقة بشأن الحاجة إلى الاهتمام بالإغلاق ليتم تقييمه كما تم تنفيذه.

٤٩ - في عام ٢٠١٨، تم تقديم تحليلات إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) حول المجموعة الشاملة لشركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، والتي كشفت عن اتجاهات قد تحتاج إلى معالجة في قرارات البرمجة المستقبلية، وكذلك في النهج المؤسسي الشامل لإدارة المخاطر. وكشفت التحليلات أيضًا أنه على الرغم من التأكيدات على مبادرات البرمجة الرئيسية (FPIs) التي بدأت في عام ٢٠١٥ لتجميع برامج المكاتب القُطرية في إطار الهياكل المواضيعية الشاملة، ما زالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) تمتلك مستويات عالية من الجهود البرمجية الأقل.

٥٠ - يؤدي هذا العدد الكبير من الشركاء الذين لديهم قيم مراجعة صغيرة على التوالي إلى وجود تكاليف معاملات مرتفعة نسبيًا فيما يتعلق بإدارة مراجعة الحسابات وتسوية السلفات، بالإضافة إلى المسؤولية الشاملة عن رصد النتائج وإدارتها. وتنصح اللجنة بأن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) دراسة كيفية معالجة مبادرات البرمجة الرئيسية (FPIs) لهذه المسألة وتحقيق المزيد من وفورات الحجم مع الاستمرار في تقديم البرمجة المنشودة.

٥١ - لمعالجة الجهود الأخرى المتعلقة باختيار الشركاء وكذلك تقييم القدرات وإدارة سلفات الشركاء، تم إبلاغ اللجنة بسعي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) لتعزيز القدرات من خلال التدريب

على متطلبات دليل البرامج والعمليات (POM) المنقحة لإدارة الشركاء. بالإضافة إلى ذلك، تم إبلاغ اللجنة بإدراج القياسات المتعلقة بإغلاق المشروع في لوحات معلومات الإدارة التي تزود المقار والمكاتب الإقليمية والميدانية بمعلومات عن حالة أنشطة البرنامج. وتشجع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) على الاستخدام القوي لهذه الأدوات للمساءلة والمتابعة على أساس منتظم من قِبل المديرين المعنيين على جميع المستويات.

٥٢ - تدرك اللجنة أن إحدى ميزات لوحات معلومات الإدارة هي المعلومات المستقاة من نظام إدارة النتائج (RMS)، والذي يوفر أيضًا معلومات حول رصد النتائج. أشارت اللجنة في تقريرها لعام ٢٠١٧ إلى أن هذا النظام كان أكثر تكاملاً مع إدارة المخاطر المركزية في سجلات المخاطر المدرجة في عمليات التخطيط السنوية للعمل. تدرك اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) أيضًا أنه يلزم القيام ببعض الأعمال لضمان الاتساق بين نظام أطلس (ATLAS) ونظام إدارة النتائج (RMS). تتطلع اللجنة إلى إحاطات مستقبلية حول كيفية استخدام كل هذه الأنظمة في الرقابة والمساءلة المنهجية للبرامج على جميع مستويات المنظمة

ط - الإدارة المركزية للمخاطر

٥٣ - أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) اللجنة عام ٢٠١٨ بزيادة الوعي بالمخاطر بشكل ملحوظ نتيجة إنشاء أدوات عبر الإنترنت، وكذلك التدريب لمراكز التنسيق المعنية بالمخاطر، بالإضافة إلى استخدام سجلات المخاطر في تخطيط البرامج المشار إليه في الفقرة ٤٦ أعلاه. وتمت الإشارة إلى أن مركز التنسيق الخاص بإطار عمل السياسات والإجراءات والتوجيهات (PPGF) المشار إليه في الفقرة ٤٤ أعلاه هو أيضًا مركز تنسيق للإدارة المركزية للمخاطر (ERM)، وذلك بهدف تقليل المخاطر الكامنة في السياسات المتضاربة ووثائق التوجيهات.

٥٤ - تم تقديم إحاطات إلى اللجنة بشأن سجلات المخاطر المحدثة وموجز المخاطر العام للمنظمة. وعند مراجعة هذه المواد، كررت اللجنة تأكيدها على أهمية أن يربط تدريب التوعية المخاطر بأمثلة ملموسة حتى تصبح إدارة المخاطر جزءًا من اختصاص كل مدير، وأن أصحاب المخاطر المحددين يلعبون دورًا نشطًا في الاتصالات ذات الصلة بتخفيف المخاطر. من المهم أيضًا أن يكون لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) كبير مسؤول مخاطر محدد يتولى الرقابة على أنشطة تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها.

٥٥ - كما هو مذكور أعلاه، أشارت اللجنة إلى قيمة سجلات مخاطر الإدارة المركزية للمخاطر (ERM) في تقديم تحليلات المخاطر لمراجعة الحسابات الداخلية (IAS). وفي الوقت نفسه، يجب أن يساعد العمل الجاري للخدمات الاستشارية في مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) المعني بتحديد الضمانات وإدارة المخاطر، وكذلك العمل المقترح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بشأن بيان الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر بشكل أقوى وملكية المخاطر على حد سواء.

ي – الإطار التمويلي وتعبئة الموارد

٥٦ – بذلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) جهودًا كبيرة في عام ٢٠١٨ لوضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، إلى جانب تعزيز قدرتها التنظيمية الشاملة لتنفيذ تلك الاستراتيجية. واستجابةً لمراجعة حسابات عام ٢٠١٧ المتعلقة بوظيفة تعبئة الموارد التي أشارت إلى عدد من مجالات التحسين اللازمة، استعرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) استراتيجيتها الشاملة التي قُدمت في دورة غير رسمية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١٨. قدّمَ الحوار المنظم حول التمويل استراتيجية الشراكة للفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وغيرها من التحليلات التي ركزت على نشر الوعي بالتحديات التمويلية التي تواجه الهيئة.

٥٧ – تمت إحاطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) بالرسائل الرئيسية الواردة في الاستراتيجية المتعلقة بعدم التوازن المتزايد في الموارد الأساسية وغير الأساسية التي تلقتها من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)، وكيف يمكن أن يؤدي عدم التوازن هذا إلى صعوبات في إنجاز المشاريع غير الأساسية، والحاجة إلى التنويع في مصادر التمويل، وأهمية الشراكات مع الوكالات الأخرى، والاتصالات القوية بشأن نتائج برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). ومن بين الاستراتيجيات التي نوقشت استخدامات منصات وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا المبتكرة، والاستخدام المتزايد للجان الوطنية.

٥٨ – بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بتحديد مهارات موظفي تعبئة الموارد، واستعرضت الأدوار والمسؤوليات لتحقيق أفضل النتائج الاستراتيجية. وانضمت قيادة جديدة إلى قسم الشراكات الاستراتيجية، ويتم حاليًا إجراء تعيين لمنصب مدير القسم.

٥٩ – تشير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) إلى أنه على الرغم من أن الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر (RM) تمثل استجابة قوية للقضايا في مراجعة الحسابات، وكذلك الحاجة إلى مزيد من التحليلات القوية، وخطط الموارد الإضافية، لا يزال حل بعض القضايا الرئيسية عالق بيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women). من المهم نشر الاستراتيجية في المنظمة بأكملها، بحيث يكون هناك دعم وتأييد ليس فقط للأدوار المهمة المحددة في الاستراتيجية، بل يكون هناك فهم شامل لأهداف التمويل. من المهم أيضًا الاستمرار في التركيز على تقارير الجهات المانحة، وتنفيذ البرنامج كعناصر أساسية فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد وتأمينها. لا يزال دور المناطق والمكاتب القُطرية في تعبئة الموارد، ولا سيما تحديد الأهداف والغايات الواقعية، يمثل أحد الاعتبارات المهمة.

ك – البيانات المالية

٦٠ – تتلقى اللجنة تحديثات منتظمة من قسم التنظيم والإدارة (DMA) حول الميزانية والمسائل المالية، وبشكل خاص حول التحسينات في التقارير المالية. تلقت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) تعليقات إيجابية من مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة (UNBoA) بشأن التعاون الذي تم الحصول عليه من الوظيفة المالية والإدارة في عملية مراجعة البيانات المالية. راجعت اللجنة مشروع البيانات

المالية للعام المنصـــرم في ٣١ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧. تثني اللجنة على تلقي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) رأيًا غير مشفوع بتحفظ من مجلس مراجعي الحسابات للسنة السابعة على التوالي منذ إنشائها في ٢٠١٠.

ل – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦١ – أحيطت اللجنة علمًا بقضـــايا تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات (ICT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) في ٢ من دورتها، والتي تضـــمنت اســـتعراضًـــا لاســـتراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات (ICT) التي تم وضـــعها للهيئة. وتشـــير اللجنة الاســـتشـــارية لمراجعة الحســـابات (AAC) إلى أنه عند ربط عملها بكل من الخطة الإســـتراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) وبأهداف التنمية المســـتدامة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات (ICT) هي أمر أســـاســـي للنجاح الشـــامل لعمليات برنامج المنظمة وتواصـــلها وتأثيرها. كما تم إطلاع اللجنة على هياكل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصـــــالات (ICT)، والتي ينبغي أن تزود هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بنهج شـــامل لتخطيط تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات (ICT) وتحديد أولويات المؤســـســـة لاســـتثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). في الوقت نفسه، أشارت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) إلى مجموعة أنظمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات التي تم وضعها وتُحذّر من وجود مخاطر تتمثل في إثقال كاهل الموظفين بمجموعة متنوعة من أدوات معلومات الأداء، والتي لا تتوافق بشـــكل جيد مع بعضـهم البعض. وستهتم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (AAC) بمزيد من المعلومات حول كيفية تكامل بعض الأنظمة من أجل تحســـين المســـاءلة، وكذلك الخطط المســـتقبلية لأنظمة التخطيط المركزي للموارد (ERP).

ثالثًا – اعتبارات ختامية

٦٢ – راجعت اللجنة تقرير مراجعة الحسابات الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية ودونت النتائج المهمة المتعرف عليها لمراجعة الحسابات الداخلية، وكذلك نتائج التحقيق الواردة فيه.

٦٣ – تعبر اللجنة عن دعمها لما تبذله هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) من جهود متصـــلة لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والمســـاءلة. ومع ذلك، تواصـــل اللجنة اهتمامها باحتمالية تأثير الموقف المالي الحالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) على قدرتها على توفير الموارد الكافية لوظائف وأنشطة المساءلة الرئيسية، مثل مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات، وكذلك إدارة المخاطر المركزية والرصد والرقابة الذي يضم وظائف في خط الدفاع الثاني في المقار وفي الميدان.

٦٤ – تدعم اللجنة التعاون المتصـــل بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) وشـــركائها داخل الأمم المتحدة وخارجها لتحقيق أهدافها الاســـتراتيجية ذات الصـــلة بدعم المســـاواة بين الجنســـين وتشـــجيع تمكين النساء والفتيات.